

Distr.: General  
17 November 2014  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية  
للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين  
الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"

بيان مقدم من جمعية الإرساليات الطبية الكاثوليكية، وهي منظمة غير  
حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

121214 121214 14-64886 X (A)



## البيان

نحن نرحب باستعراض إعلان ومنهاج عمل بيجين في الدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة. ونؤكد أن تعزيز المساواة بين الجنسين من منظور حقوق الإنسان ومساهمات النساء والفتيات وتمكينهن أمور لا غنى عنها للتنمية المستدامة، على النحو الوارد في الإعلان ومنهاج العمل والقوانين الدولية.

وعلى الرغم من انقضاء ٢٠ عاما على الاتفاقات الوطنية والدولية المعقودة للنهوض بحقوق المرأة، لم يتحقق الكثير من أهداف إعلان ومنهاج عمل بيجين. إن التحيز الجنساني داخل الهياكل المؤسسية يؤدي إلى حالات من اللامساواة والتمييز. ولا يزال هذا التحيز موجودا في المجالين العام والخاص، وكذلك في الأوساط الأكاديمية، والهياكل الدينية. إن الحالات المتزايدة للعنف ضد المرأة، بما في ذلك الاغتصاب والزواج القسري وزواج الأطفال، تدفعنا إلى أن نتساءل هل نحن نتقدم أم نتقهقر؟

## المرأة والصحة

يعكف أعضاء منظماتنا على توفير الخدمات الصحية للسكان المهمشين، وبخاصة النساء في أحياء بيرو وفنزويلا في أمريكا اللاتينية، وفي الأحياء العشوائية والمناطق الريفية في آسيا وأفريقيا. إن صحة الناس ترتبط ارتباطا وثيقا بالأحوال الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي يعيشون فيها. والمرأة قليلة المنعة إلى حد كبير لافتقارها إلى المعرفة بالموارد الصحية والوصول إليها. وغالبا ما تُحرم النساء والفتيات من الحصول على العلاج بسبب الفقر، وموقعهن الجغرافي، وضعف النظم الصحية، أو التمييز. وكثيرا ما تواجه النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية في أفريقيا درجة من التمييز أعلى مما يواجهه الرجال في سعيهن إلى الحصول على الخدمات الصحية. إن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإيولا الآن، علاوة على كونهما مسألة صحية، يشكلان تهديدا للتنمية والرخاء في العالم.

إن التجارب المراعي للاعتبارات الجنسانية مع احتياجات المرأة من الرعاية الصحية يجب أن يواجه العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المتغيرة التي تعرض النساء والفتيات لخطر شديد. إن الاستثمار في النساء والفتيات أمر مطلوب بتمويلات كافية لتوفير الخدمات المناسبة، وكفالة تكافؤ الفرص. إن النساء والفتيات تطولهن بشكل غير متناسب آثار الشدائد والصدمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لأنهن يتحملن مسؤولية تزيد على مسؤولية الرجال في تأمين المأوى والطعام والمياه والوقود. إن دور المرأة في الرعاية لا يحظى بالقدر الكافي من التقدير والأجر. ومن شأن زيادة الحصول على الرعاية الطبية الاحترافية أن يتيح

لمقدمات الرعاية فرصة الإسهام في قطاعات أخرى من مجتمعاتهم. إن السكان الأصحاء ثروة مهمة للتنمية المستدامة، وتضطلع المرأة بدور أساسي في الحفاظ على صحة الأسرة والمجتمع.

### المرأة والفقير

تشير الدراسات إلى أن من يقعون ضحايا للاتجار بالبشر هم الفقراء فقرا مدقعا، واللاجئون بسبب تغير المناخ، ومن تركوا بلدا يدور فيه صراع. والنسبة الكبرى من هؤلاء اللاجئين هم من النساء والفتيات. وما لم تعالج الأسباب الدفينة للفقير، فإنه يستحيل منع آثاره، التي تشمل الاتجار بالبشر، وزواج الأطفال، والدعارة، وغير ذلك من الآفات الاجتماعية. إن الريفات هن عماد الزراعة في معظم العالم النامي. فهنّ ينتجن نصف غذاء العالم. وفي بعض البلدان النامية، مع ذلك، ينتجن ما يصل إلى ٨٠ في المائة من الغذاء، ومع ذلك فإنهن لا يحصلن على ما يكفي من الطعام! وتفتقر الريفات إلى الأرض والتمويل والموارد الطبيعية. وبالإضافة إلى ذلك، عندما تفتقر النساء والفتيات إلى المرافق الكافية لمياه الشرب والصرف الصحي، فإن احتياجاتهن الجنسية الخاصة تعرضهن للعنف.

وقد أثبتت تدابير الحماية الاجتماعية هذه، كالتحويلات النقدية المشروطة والقروض دون فوائد، جدواها الفائقة في البرازيل والهند، وفي غيرهما من البلدان

### المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان

إن عبارة "حقوق المرأة هي من حقوق الإنسان" ينبغي ألا تكون شعارا منسيا من شعارات القرن العشرين. وعلى الرغم من التنمية الاقتصادية وكل أوجه التقدم في التكنولوجيا، فإن المرأة في العالم لا تزال مواطنا من الدرجة الثانية. وكثيرة هي الحكايات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان للمرأة في العالم قاطبة؛ ومن ذلك زواج الأطفال، والاتجار بالأطفال، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والاعتصاب، والعنف المتري، وغير ذلك كثير.

إن الفروق بين الجنسين لا تزال متأصلة بقوة في التعليم، ففي العالم النامي هناك ٢٨ دولة تلتحق فيها بالمدارس ٩ فتيات أو أقل من كل ١٠ فتيان. وفي عام ٢٠١٥ إذا استمرت الاتجاهات الراهنة، سيظل خارج المدرسة ٥٦ مليون طفل ممن هم في سن الدراسة الابتدائية.

إن جودة التعليم ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستقلال الذاتي للفتيات، والصحة الأفضل، والوضع الاجتماعي والاقتصادي، وكذلك بالنتائج الصحية الإيجابية للأم والطفل. ومع ذلك

فإن الفتيات ما زلن يشكلن ٥٥ في المائة من تاركي الدراسة. إن التعليم لا غنى عنه لتمكين المرأة.

إن الدول ملزمة بحماية جميع مواطنيها، وبصفة خاصة المعرضون للخطر والضعاف. ولا بد من وجود تدابير للمساءلة لكفالة حقوق الإنسان للمرأة والمواطنين كافة.

وإذا أتاحت للمرأة فرص متكافئة في التعليم والرعاية الصحية والموارد المالية والعمل، وكذلك سلطة صنع القرار، فإنها ستسهم في إيجاد عالم أفضل. ولا يزال إعلان ومنهاج عمل بيجين معطلين، لأن استجابات السياسات العامة لهما لا تزال تميل إلى عدم التركيز على أعمال حقوق الإنسان للمرأة أو تحقيق المساواة بين الجنسين. لقد حان وقت صياغة سياسات تستفيد من قدرات المرأة، وهذا نهج ضروري لتحقيق المنفعة العامة للأسرة وللمجتمع قاطبة.

#### المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة

تؤكد الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية لعام ٢٠١٤ وموضوعها "المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة" أنه لا يمكن تحديد مسار للتنمية المستدامة الشاملة دون التزام واضح بالمساواة بين الجنسين وبحقوق المرأة وتمكينها. وتشدد الدراسة الاستقصائية في تصديرها على محورية المساواة بين الجنسين في الوقت الذي يتصدى فيه المجتمع العالمي لتحديات التنمية المستدامة وتحديد أهداف التنمية المستدامة.

والأسئلة الصحيحة التي يتعين طرحها بشأن السياسات هي:

(أ) "هل تدعم السياسات قدرات المرأة وتمتعها بحقوقها؟"

(ب) كيف يمكن لهذه السياسات أن تُخَفِّضَ لا أن تزيد من عمل الرعاية الذي تؤديه المرأة دون أجر؟

(ج) هل يمكن أن تشمل السياسات مشاركة المرأة المتكافئة وذات المغزى باعتبارها عنصراً فاعلاً وقيادية وصانعة قرار؟.

إن المرأة، فيما يتعلق بالاجتماعات السليمة المستدامة، يجرب أن تكون طرفاً أساسياً في عملية صنع القرار في السياسات والبرامج الإنمائية. ولا غنى عن المرأة في قلب خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إذا كنا نتطلع إلى تحقيق تنمية مستدامة للكافة.

## توصيات للدول الأعضاء

(أ) التنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين، وكذلك الاتفاقات الدولية ذات الصلة، كاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، واتفاقية حقوق الطفل، لكفالة القضاء على التمييز والتحيزات الجنسانية في القوانين والسياسات والعادات المحلية والوطنية؛

(ب) حماية حقوق المرأة باجتثاث الممارسات غير القانونية والضارة التي تدمر العنف ضد المرأة، وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة ذات الصلة؛

(ج) كفالة الحق في مياه الشرب المجانية والمرافق الصحية الشخصية والأمن التي تراعي الاحتياجات الجنسانية لجميع النساء والفتيات؛

(د) ضمان الحصول على الخدمات الصحية والقضاء على أي تمييز ضد النساء والفتيات؛

(هـ) إزالة الحوائل الاقتصادية التي تعوق حصول المرأة على التعليم، ودعم وزيادة الإنفاق العام على تعليم المرأة؛ وتقديم الحوافز لتشجيع الفتيات على الاشتراك في التعليم الثانوي؛ وتشجيع النماذج التعليمية التي تمكن المرأة من تولي وظائف القيادة والمشاركة في صنع القرار؛

(و) كفالة الحماية الاجتماعية للضعاف والمهمشين والموقوفين، وكذلك للنساء الفقيرات من جميع الأعمار.

إننا نأمل أن يبذل الجميع قصاراهم بكل حسن نية، في الدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة، لتعزيز المساواة بين الجنسين من منظور حقوق الإنسان. إن العالم يمضي قُدماً، ويتعين بالمثل تقدير المرأة، فقضية التنمية والرفاهة البشريتين لا تغفل أحداً.

وتؤيد المنظمات التالية هذا البيان:

(أ) اتحاد راهبات المحبة؛

(ب) جماعة السيدة العذراء في جبل الكرمل؛

(ج) جماعة السيدة العذراء والراعي الصالح للأعمال الخيرية؛

- (د) جماعة لوريتو؛
- (هـ) جمعية سانت فنسنت دي بول لبنات المحبة؛
- (و) الرابطة الدولية لراهبات تجلي السيدة العذراء؛
- (ز) مؤتمر القيادة الدومينيكية؛
- (ح) مؤسسة القلب المقدس الدينية للسيدة مريم؛
- (ط) منظمة إدموند رايس الدولية؛
- (ي) منظمة يونانما الدولية؛
- (ك) هيكل التفاهم.
-